

شروط ومعوقات ممارسة الرقابة البرلمانية

إعداد: سيمون معوض

الهدف من ممارسة الرقابة

- بحث ومناقشة موازنة الدولة بالتفصيل، ومناقشة الحساب الختامي السنوي للحكومة للتأكد من سلامة تصرفات الحكومة وخلو ممارساتها من المخالفات في تنفيذ الموازنة،
- المساهمة في رسم السياسة العامة للدولة في مختلف النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- التأكد من أن أولويات المواطن تنعكس بشكل ملائم في الخطة المالية للحكومة

ممارسة الرقابة البرلمانية

- شمول الرقابة كافة مجالات العمل الحكومي وخاصة المجالات المالية وإعداد الموازنة،
- دور البرلمان هو الحارس والمؤتمن على مصالح المواطنين، وعلى صون مساهماتهم الضرائبية من الهدر،
- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة للعمل الحكومي خاصة في صرف الأموال،

ممارسة الرقابة البرلمانية

- حاجة الرقابة البرلمانية الناجحة إلى:
- أدوات قانونية تحدد الأهداف المتوخاة منها وتضع حدوداً لها،
- أطر وفاعلين يستخدمون هذه الأدوات استخداماً مناسباً وكفوءاً من أجل تحقيق أهداف الرقابة، خاصةً في مجال الرقابة على الموازنة وموازنة القطاع الأمني،
- ضرورة توافر المعلومات والدراسات والتحليلات والاحصاءات والأرقام وسهولة الوصول إليها،

معوّقات ممارسة الرقابة البرلمانية

- تشكيل الحكومات في غالب الأحيان من أكثرية برلمانية تضمن عدم المساءلة والمحاسبة،
- ضعف دور كل من المعارضة والنواب المستقلين
- غياب المعلومات وبخاصة المالية منها عن أعضاء البرلمان،
- المسايرة السياسية التي يقوم بها أعضاء البرلمان تجاه الوزراء،
- حصر الرقابة على تنفيذ الموازنة في إقرار قانون قطع الحساب أو الحساب الختامي الذي ظهرت عدم فعاليته،

حسناً تفعيل الرقابة

- تحسين مساءلة الحكومة هو شرط رئيسي لإعادة ثقة الشعب بالحكومة،
- تفعيل دور البرلمان وإظهاره ممثلاً حقيقياً لتطلعات المواطن،
- المساهمة في تحسين كفاءة العمليات الحكومية وفعاليتها،
- منع سوء استخدام السلطة، والتعسف في استخدامها، من قبل الحكومة والأجهزة العامة للدولة، وذلك بهدف حماية حقوق المواطنين وحياتهم،
- الوصول إلى الحكم الرشيد وقيام دولة القانون،